السادات ... لا يملك الا التراجع

بيغن ... طمأنة المتخوفين

"الربط" يخيم على محادثات بليرهاوس

في العشرة ايام الاخيرة ازداد عدد الجسور الدبلوماسية الممتدة بين القاهرة – واشنطن وبالعكس ، وبين تل ابيب – واشنطن وبالعكس . استدعت الحكومة الصهيونية رؤساء وفدها المفاوض في محادثات « بليرهاوس » للمزيد من المشاورات ، وكذلك فعلت مصر ، التي عاد اليها مؤخرا رئيس وفدها الفريق كمال حسن علي .

وخلافا لكل ما يشاع حول تعثر المفاوضات ، فان اي من الاطراف الحاضرة في المحادثات لا تخفى تفاؤلها ، يقينها بالوصول الى اتفاق . فالسادات يؤكد ان المحادثات قد قطعت ٩٠ ٪ من الشوط ، وما تبقى لن يحول دون الوصول الى حل ، وحسني مبارك يصر في حديثه الى صحيفة « يديعوت احرنوت » ان « التعثر يدور حول قضايا صغيرة »، ولا يختلف العدو الصهيوني في ثقته في الوصول لاتفاق عن نظام السادات . فقد نسبت صحيفة هآرتس لدايان قوله « ان معاهدة الصلح كالبدلة الجاهزة ، وان من لا تعجبه البدلة عليه ان ينتظر الخياط لكي يحاول ان يصنع له بدلة اخرى . اما كارتر فان نقده للتصلب المصري و « الاسرائيلي » لم يمنعه من التأكيد في كل خطاباته ومقابلاته الصحفية على رجحان سهم احتمالات « الحل ».

على هاذا كان الخلاف

رسمت اتفاقيتي « كامب ديفيد » اطارا واسعا « للسلام » ، حدد الخطوط العامة التي حملت في مراحل التطبيق « تفسيرات » مختلفة ، عكست بشكل واضح نظرة كل طرف فيها ، وعبرت عن استراتيجيته « للسلام » على ضوء ما تسمح به « هوامش » « كامب ديفيد » من مساحة للتحرك والمناورة السياسية ، المجردة تماما من احتمالات للصدام العسكري . فقد اسقطت « كامب ديفيد » امكانية المواجهة العسكرية بين العدو الصيوني ومصر ، طالما استمر الاثنان في التمسك بما جاء في بنود الاتفاقيتين . وبالتالي ، فان محطة الانطلاق ، والسير فوق قضبان سكك حديد التسوية محدودة ، بالانتصارات التوسعية للعدو الصهيوني في حرب ٦٧ ، والهزيمة السياسية المصرية بعد انتصارات ١٩٧٣ المحدودة ، والتي لم يقدر لها ان تستمر ، وتأخذ مداها الحقيقي والطبيعي .

وفيما تواصل اللجان اجتماعاتها ، يخرج كل طرف ما في جعبته ، ويحاول ان تكون نقاط التقاطع ، او الحلول التوفيقية موضوعة في كفته . مبرزا قدر الامكان تحفظاته التي لا يستطيع ان يتراجع عنها حول اقتراحات الاخرين ، ومقدما « البديل » او « البدائل » التي هي افضل ، اكثر « عدالة » من وجهة نظره .

ومنذ ان بدأت المفاوضات ، وطيلة مراحل شد الحبل التي امتدت لما يزيد على شهر ، كان واضحا ان الخلاف يتبلور على ثلاثة محاور : – ١ – شكل وحجم الانسحاب « الاسرائيلي » من سيناء ، والثمن الذي بوسع مصر وامريكا دفعه مقابل ذلك. – ٢ – العلاقة بين « الحل الثنائي » والحل الشامل. اي الصيغة النهائية لشكل السلام المطلوب . – ٣ – القضية الفلسطينية ، كمسألة قائمة بذاتها ، وتختلف جوهريا عن الخلاف القائم على الاراضي المحتلة في العام ٦٧ .

حاول كل وفد ، ان تكون الخطوات التنفيذية المعالجة لنقاط الخلاف الثلاث ، لا تخرج عن مصالحه ، وتفتح الباب امام الطرف الاخر . لكن هذه الرغبة ظلت – رغما عن ارادة الجميع – محكومة باستراتيجية كل فئة او فئات حاكمة في العواصم الثلاث من جهة ، وبتأثيرات العوامل الاخرى المضادة للتسوية المقترحة من جهة اخرى . وتفاعلت هذه العوامل مجتمعة فتدخلت في كل صيغة ، وسوف تستمر تأثيراتها . التي ستترك بصماتها على الصيغة النهائية التي لا بد – طالت المدة ام قصرت – ان تخرج با اجتماعات « بليرهاوس » .

السادات .. يكفل الامن « الاسرائيلي »

في مقابلته التي اجرتها معه مجلة « نيوزويك » الصادرة بتاريخ (٢٧ – ١١ – ٧٨) ابدى السادات شعوره بالاحباط لكنه اصر على انه ليس يائسا ، لكنه ارجع احباطه الى « تأخر التوقيع على معاهدة السلام » ، التي لن توقفها حسب رايه « الصعوبات » التي تواجهها الاتفاقية . لانه يريد « سلاما دائما » ، وتسويه شامله ... (وانه) يحاول ان يجعل ذلك اسهل للطرفين » . ومنها ينطلق ليضع الصيغة المصرية على النحو التالي : « استعادة ممارسة مسؤولياتنا في غزة ، اي تحديد تاريخ الحكم الذاتي لغزة ، واعطاء الوقت للملك حسين للحاق بنا بالضفة الغربية » .

ما لخصه السادات بشكل مكثف ، كانت الاهرام قد وضعته بشكل مفصل ، وتحدث عنه اسامة الباز في المقابله التي اجرتها معه صحيفة « الشرق الاوسط » .. تنسب الاهرام الى مصدر مصري مسؤول ، ان خطه مصر المقترحة للسلام هي :

– تبدا المفاوضات حول الضفة الغربية والقطاع بعد شهر واحد من توقيع معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية .

٢ – تعقد انتخابات في الضفة والقطاع بمجرد اكمال القوات « الاسرائيلية » المرحلة الاولى من الانسحاب من سيناء خلال فترة يتم الاتفاق عليها وتتراوح بين ثلاثة اشهر وتسعة .

٣ – ينتهي الحكم العسكري الاسرائيلي في المنطقتين بعد ٣٠ يوما من تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب .

٤ – تنسحب القوات الاسرائيلية بعد شهر واحد من اقامة مؤسسات دستورية في المنطقتين .

في ذات السياق قال الباز . « السلام الشامل يبدأ باجراءات محددة تتخذ في الضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لجدول زمني محدد تربط به اسرائيل ولا يمكن ان نعتمد في هذا على حسن النوايا الاسرائيلية ، بل لا بد من الارتباط باجراءات محددة ، وفي مواعيد محددة » .

ويبدو ان الباز قد اكتشف (متأخرا !!) ان بيغن ما زال متمسكا بمشروعه القديم الذي ، وحسب اعتراف الباز نفسه « يقوم اساسا على استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، والادارة الاسرائيلية ورفض اقامة اي كيان فلسطيني ، او هوية فلسطينية حقيقية » . ولعل ذلك الاكتشاف ، قد جاء بعد ان شملت الافكار المصرية الجديدة التي نقلت للرئيس كارتر دعوة الى وجود مصري مادي في قطاع غزة لمحت فيه مصر للمساعدة في تمهيد الطريق نحو حكم ذاتي للفلسطينيين في القطاع .. هذا الوجود الذي يتسوله المفاوض المصري ، هو كما يصفه نائب الرئيس المصري حسني مبارك « ليس لاثبات السيادة المصرية على القطاع ، بل على العكس هو من اجل المساعدة « للحفاظ على النظام في مواجهة منظمات الفدائيين والارهابيين والتظاهرات » .

بذلك يتبلور اكثر اتجاه المفاوض المصري في محادثات السلام : اعطاء الضمان الاقوى للعدو الصهيوني من اجل البقاء والاستمرار ، ازالة العقبات من وجه « بليرهاوس » في ذات الاتجاه ، جر الملك حسين ، باغرائه ، وبالضغط عليه للالتحاق العلني والصريح بمفاوضات السلام ، بدلا من المراوحة في المواقف المتخوفة .

كارتر ... غزة هي « النموذج »

في قمة ادعائه الحرص على « حل عادل وسلام شامل » يحاول السادات ان يتطابق موقفه مع الاقتراحات . هذا ما ابلغه مؤخرا رئيس الوفد المصري الفريق حسن علي في معرض اشارته لموافقة مصر على الاقتراح الاميركي ، حيث نفى اختلاف « الموقف المصري عن الاقتراح الاميركي الذي يدعو الى ان يصار الى اعلان الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد سنة من توقيع معاهدة سلام » .

وحتى عندما يختلف الموقف المصري عن الاقتراحات الاميركية ، فان يتجه نحو التساهل والتراجع وليس التصلب ، الى درجة تثير استغراب المسؤولين الاميركيين انفسهم ، حيث فوجئوا بالاقتراح الخاص بقطاع غزة الذي طرحه المصريون بعد وقت قصير من تقديم اقتراحهم الذي « يحمل حلا وسطا » لمصير الضفة الغربية وغزة .

ويتلخص الموقف الاميركي كما عرضه حسني مبارك في الاجتماع الذي ضمه والسادات والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ، والدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الخارجية بالنيابة ، فيما يلي :

– دخول مصر واسرائيل في مفاوضات حول دور مصر واسرائيل ودور ممثلي الشعب الفلسطيني في هذا القطاع .

– ان يتم اعلان ذلك في بنود اتفاق السلام بين مصر واسرائيل .

– اما الاتفاق حول غزة فيجب ان توضع له ضمانات متبادلة ، وحسب ما تقدم تقول ان هذا سيؤدي الى :

« أ – تأكيد حضور الملك حسين المفاوضات حول الضفة الغربية .

ب – ان اسلوب المفاوضات هو اسلوب حل مشكلة بعد اخرى ، بحيث تكون غزة بداية او نموذج يتم من خلاله الانتقال الى مفاوضات اخرى » .

واضح جدا مدى اللقاء الاميركي – المصري ، واكثر منه وضوحا دعوتهم للملك حسين للاسراع وحث الخطى نحو بليرهاوس . وهذا ما يعطي تصريحات الملك حسين في باريس اهمية خاصة ، فبعد ان اكد انه « يسعى الى سلام في الشرق الاوسط » راح يشيد بالسادات ، ويشير الى انه « لا يشك في النوايا الطيبة للرئيس السادات كما لا يشك في اخلاص الرئيس كارتر ، سوى ان كل ما تم الاتفاق عليه الان معلق على موافقة اسرائيل .. وبذلك فهو عرضة للرفض الاسرائيلي » واضاف ان بامكانه ان يتصور حلا مؤقتا يمكن الاتفاق عليه » .

حسين ، يريد ان ينفي عن نفسه اي التزام فعلي بما وافق عليه في بغداد ، ويحرص في كل مناسبة ان يبدي استعداده للدخول في حلبة

كارتر ... مصالح امريكا اولا

« بليرهاوس » ، وان ما يمنعه من ذلك ، هو عدم رؤيته لحصته ، التي مجرد ان تحدد ، سيكون امامه فرصة للانخراط العلني في مسيرة « السلام ».

لذا ، فان الحلقة الاردنية ، هي دوما اخطر الحلقات ، ليس بسبب ما تمثله من اهمية سياسية وسكانية في الصراع ضد العدو الصهيوني فقط ، وان للسياسة الماكرة والدنيئة التي يسير عليها نظام عمان ، الذي ما زال يتمتع بفرص واسعة للمناورة وقطف الثمار .

« اسرائيل » .. تتمسك « بالارض والامن »

صدق اسامة الباز حين قال : « من الواضح ان اسرائيل لا تستطيع انجاز هذا التحول في فترة زمنية قصيرة دون الحصول على موافقات مسبقة من الاطراف المعنية الاخرى ، وهذه الموافقات لا يمكن لمصر ايضا ضمانتها » ذلك ان « اسرائيل» ما زالت ضماناتها هي تحقيق استراتيجيتها القائمة على التوسع والاستيطان والضم والالحاق . وبغض النظر عن التصريحات ، او ما يرد من صياغات ، فان « اسرائيل » لا تتردد بين الحين والاخر في التأكيد على تلك الاستراتيجية .

فبعد تأجيلها لمناقشة المسودة الاميركية لمعرفة المقترح المصري ، عادت فرفضت المقترحات المصرية ، وسارع بيغن الى تطمين كافة الاصوات التي اتهمته « بالخيانة » وبيع ارض الوطن ، بالاعلان عن المقترح الصهيوني المقدم لمحادثات « بليرهاوس ». الذي ينص على الشروط التالية :

١ – ان يبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية كما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد .

٢ – ان تجري المحافظة على امن اسرائيل .

٣ – ان نشاط الاستيطان اليهودي سيستمر .

من جهة ثانية كان عايزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي ، قد اكد « ان بلاده مستمرة في معارضة اي جدول زمني للحكم الذاتي في الضفة الغربية ولاي ربط مباشر بين الحل هناك ومعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية » .

وفيما يحلق شبح « الربط » على اروقة محادثات « بليرهاوس » يحاول المفاوض المصري ان يطرد ، من خلال تقديم المزيد من التنازلات ، في حين يستمر المفاوض الصهيوني مطاردته من خلال المزيد من التعنت والتصلب ، وبينهما يقف الشريك الاميركي الكامل ، محاولا طرد الشبح ، من خلال الاحتفاظ بالمصالح الاميركية اولا ، والدفاع عن الكيان الصهيوني ثانيا ، ومكافأة الرئيس المصري على تراجعاته ثالثا .